

٨١٫٦٪ من الواردات المحلية في الاعوام ١٩٣٤/٢٤ وبنسبة ٧٦٫٥٪ عام ١٩٤٤/٤٣ . وحتى لو اضعفنا الى قطاعات الخدمات المفيدة للجماهير الاردنية ، نفقات اخرى كالبريد والتلغراف وغيرها ، مع انها تعمل لمصلحته في خدمة المصالح البريطانية في اكثرها ، فان اكثر من نصف واردات الضرائب المقدمة منهم تذهب لتمويل اغراض ليس لهم ولا للبلاد أي مصلحة فيها . بل هي في الغالب موظفة ضد مصالحهم وطموحاتهم . ان هذا ما يبرهن على ان احتجاج الحركة الفلسطينية ومن نضالها ومن اجل الاستقلال المالي كان له اساسه الموضوعي والمشروع ، كما يبرهن هذا على تهافت الادعاء ان البلاد كانت « مستفيدة » من الكولونيالية البريطانية اكثر مما هي مستنزفة .

٣ - اما الوجه غير المباشر للاستنزاف الامبريالي لشرق الاردن وجماهيرها، فيتجلى في مضمون وجوهر نمط التطور الاقتصادي الرث الذي حملته معها السيطرة الكولونيالية . فتمو جهاز الدولة والجيش وقطاع التجارة بافراط في خدمة المصالح الكولونيالية او بسببها وضعف تطور قطاعات الانتاج الاساسية وتحولها الى مواقع هامشية ، هو جوهر الاستنزاف الامبريالي . ان أدت هذه العملية التاريخية الى اضعاف مقومات التحرر الوطني بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي ، واعاقت تطور القوى المنتجة ، واعطت الفئات الطفيلية فرصا واسعة للعب دور مقرر في حياة البلاد . وبالمقابل اعاقت تشكل الطبقات وتطور البلاد الاجتماعي وتكون قاعدة اجتماعية واسعة ، منسجمة وفعالة في النضال ضد الامبريالية .

واخيرا كانت الدولة ، فضلا عن كونها تعمل في خدمة الكولونيالية البريطانية، تخدم اساسا مصالح الفئات الطفيلية التي تشكلت كطبقة حاكمة غير متجانسة في نهاية الامر وكانت ، اي الدولة ، تستنزف الجماهير الكادحة من اصحاب الدخول الدنيا والمتوسطة . هذا ما تظهره المؤشرات التالية :

١ - كانت حصيله ضريبية الدخل والرخص (اي الضرائب المباشرة) تشكل ما نسبته ٥١٫٦٪ من الواردات المحلية في سنوات ١٩٢٤/١٩٣٤ . ولم تلبث ان هبطت مساهمتها سنة بعد اخرى فقد كانت نسبتها الى الواردات المحلية في السنوات اللاحقة كما يلي : ٢٣٪ لعام ١٩٤٤/٤٣ و٢١٫١٪ لعام ١٩٤٨ . اي ان الاعباء الضريبية التي يتحملها اصحاب الدخول الكبيرة قد ارتفعت في سنوات الحرب وبعدها بوتائر عالية جدا . بل وخيالية .

٢- اما الجمارك والرسوم (اي الضرائب غير المباشرة) فقد اخذت شيئا فشيئا تحمل العبء الضريبي الاكبر على الجماهير الفقيرة واصحاب الدخول المحدودة . وهكذا ارتفعت حصيلتها من ٢٩٫٢٪ من الواردات المحلية في الاعوام ١٩٣٤/٢٤ الى ٢٣٫٧٪ عام ١٩٤٤/٤٣ ، ثم الى ٤٧٪ عام ١٩٤٨/٤٧ .